بزيادة ٦٥ مليارا عن العام الماضي

المليك يعلن الميزانية العامة للدولة للعام المالي (١٤٣١ - ١٤٣٢هـ) بمبلغ ٥٤٠ مليار ريال

الرياض – واس

أقر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – يوم الاثنين الرابع من محرم ١٤٣١هـ الموافق للحادي والعشرين من شهر ديسمبر للعام ٢٠٠٩م في قصر اليمامة بمدينة الرياض الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣١ / ١٤٣٢هـ.

وقال معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة : إن المجلس تدارس بتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين في هذه الجلسة التي بدأت بآيات من القرآن الكريم الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣١ – ١٤٣٢هـ وأقرها.

كلمة المليك للمواطنين

بعدها وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – أيده الله – كلمة ضافية لإخوانه وأبنائه المواطنين أعلن فيها الميزانية ، وفيما يلي نص الكلمة التي تشرف بإلقائها معالي الأمين العام لمجلس الوزراء الأستاذ عبدالرحمن بن محمد السدحان :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

إخواني وأبنائي المواطنين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بحمد الله وعونه وتوفيقه نعلن ميزانية العام المالي الجديد ١٤٣١/١٤٣٢هـ والتي تبلغ (٥٤٠) مليار ريال بزيادة مقدارها (١٤) بالمئة عن الميزانية المقدرة للعام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ ، وقد رُوعي في إعدادها حاجات اقتصادنا الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية الدولية ، حيث حرصنا أن تكون هذه الميزانية استمراراً لتعزيز مسيرة التنمية المستدامة في بلادنا الغالية على الرغم من الظروف الاقتصادية الدولية التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول وكميات تصديره وذلك بمواصلة توجيه الموارد للإنفاق على الجوانب الأكثر دعماً للنمو الاقتصادي وللتنمية وتعزيز جاذبية اقتصادنا الوطني للاستثمار ، وتوفير مزيد من فرص العمل للمواطنين من خلال التركيز على قطاعات التنمية البشرية والبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية.

برامج ومشاريع جديدة

وتحقيقاً لهذا الهدف فقد تضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لعدد من المشاريع التي سبق اعتمادها تزيد تكاليفها الإجمالية عن (٢٦٠) مليار ريال مقارنة بـ (٢٢٥) مليار ريال بميزانية العام المالي الحالي.

إن هذه الميزانية تمثل استمراراً لنهجنا في إعطاء التنمية البشرية الأولوية والرفع من كفاءتها ، وتبعاً لذلك فقد تم تخصيص ما يزيد عن (١٣٧) مليار ريال لقطاعات التعليم العام والعالي وتدريب القوى العاملة ، وتشمل برامج هذا القطاع استمرار العمل في تنفيذ مشروعنا لتطوير التعليم ، واعتماد إنشاء (١٢٠٠) مدرسة جديدة للبنين والبنات ، كما تضمنت الميزانية اعتمادات للجامعات الأربع الجديدة في (الدمام ، والخرج ، والمجمعة ، وشقراء) واستكمال المدن الجامعية في عدد من الجامعات القائمة ، وإنشاء كليات تقنية ومعاهد مهنية جديدة.

وفي قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية ، تم تخصيص ما يزيد عن (٦١) مليار ريال لمواصلة العمل على رفع مستوى الخدمات الصحية ودعم البرامج الاجتماعية. حيث تضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة وإنشاء (٨) مستشفيات جديدة وإحلال وتطوير البنية التحتية لـ (١٩) مستشفى قائماً.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء أندية ومدن رياضية ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل ، والاعتمادات اللازمة لدعم برامج الضمان الاجتماعي.

وقد تم تخصيص حوالي (٢٢) مليار ريال لقطاع الخدمات البلدية ، تتضمن مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشاريع القائمة.

كما بلغت مخصصات قطاع النقل والاتصالات حوالي (٢٤) مليار ريال لمشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقاً.

وبلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية الأخرى حوالي (٤٦) مليار ريال لمشاريع جديدة لتوفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي ، وللبنية التحتية والمرافق في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ، كما تضمن مشاريع لتجهيز البنية التحتية للصناعات التعدينية برأس الزور.

وسيستمر – بحول الله وتوفيقه – تطوير أجهزة القضاء ، وتنفيذ الخطة الوطنية للعلوم والتقنية ، و الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات ، كما ستواصل صناديق وبنوك التنمية الحكومية المتخصصة تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المليك للمواطنين : حرصنا أن تكون هذه الميزانية استمراراً لتعزيز مسيرة التنمية المستدامة في بلادنا الغالية

لقد أكدت هذه الميزانية – كسابقاتها – على النظرة المتوازنة بين القطاعات ، والتنمية المتوازنة بين المناطق. كما تُولي أهمية للنظرة المستقبلية لتوازن المالية الحكومية واستقرارها بما يسهم في دفع عجلة التنمية الشاملة في وطننا الغالي.

التنفيذ الدقيق لمشاريع الميزانية

ختاماً نؤكد على التنفيذ الدقيق والمخلص لبرامج ومشاريع الميزانية ، وعلى الوزراء ورؤساء الأجهزة الحكومية المتابعة الدقيقة لما يُنفذ ، دون أي تقصير أو تهاون والاستشعار الدائم للمسؤولية والأمانة التي تحمّلوها أمام الله ثم أمامنا ، وعلى الأجهزة الرقابية القيام بدورها على أكمل وجه ورفع التقارير إلينا أولاً بأول.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عقب ذلك وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أصحاب السمو والمعالي الوزراء بالعمل بجد وإخلاص وقال – حفظه الله – : الحمد لله رب العالمين على هذه الميزانية ولله الحمد فيها الخير وفيها البركة إن شاء الله ، المهم عليكم إخواني إتمامها بجد وإخلاص والسرعة ، وعدم التهاون في كل شيء يعوقها ، لأن هذه أسمعها أنا من الناس وأحسها بنفسي ، بعض المشاريع إلى الآن ما بينت ، ضائعة. لكني آمل منكم الذي يجد تقصيراً من أي أحد ومنهم وزير المالية أن يخبرني ، لأنه لا يوجد تقصير أبداً أبداً ، واللوم إذا جاء يجيء على الوزير فقط.

أرجوكم وهذه خدمة لدينكم ووطنكم ومستقبل أمتكم ، وأرجو لكم التوفيق والنجاح ، وأسأل الله التوفيق لهذا الدين وهذا الوطن وشكراً لكم.

مشروع الميزانية الجديدة

وبين معالي وزير الثقافة والإعلام أن معالي وزير المالية وبتوجيه كريم من الملك المفدى قدم عرضا موجزاً لمشروع الميزانية الجديدة للدولة وتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية العالمية وتطوراتها وتطورات الاقتصاد الوطني والنتائج المالية للعام ١٤٢٩ – ١٤٣٠هـ والملامح الرئيسية للميزانية الجديدة حيث جاء فيها :

من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ١٤٣٠/١٤٣١ (٢٠٠٩م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (١,٣٨٤,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفاً وثلاث مئة وأربعة وثمانين ملياراً وأربع مئة مليون ريال بالأسعار الجارية بانخفاض نسبته (٢٢,٣) بالمئة نتيجة الانخفاض في القطاع البترولي بتأثير أسعار البترول والكميات المصدرة.

أما الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص فيتوقع أن يحقق نمواً نسبته (٥,٥) بالمئة حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (١٠,٢) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٢,٨٥) بالمئة بالأسعار الجارية.

أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً تبلغ نسبته (٠,١٥) بالمئة، إذ يتوقع أن يشهد القطاع البترولي انخفاضاً نسبته (٦,٤) بالمئة ، وأن يبلغ نمو الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بنسبة (٣) بالمئة حيث يُتَوَقَّع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (٤) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٢,٥٤) بالمئة، ويلاحظ أن نسبة كبيرة من هذا النمو في الناتج المحلي تعزى للإنفاق الاستثماري الحكومي. وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غير البترولي نمواً إيجابياً، إذ يُقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (٢,٢) بالمئة، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (٦) بالمئة، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (٣,٣٥) بالمئة، وفي نشاط التشييد والبناء (٣,٩) بالمئة، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٢) بالمئة، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات (١,٨) بالمئة.

وأشار معالي وزير المالية إلى أنه كان للإجراءات والقرارات التي استمرت المملكة في تبنيها في مجال الإصلاحات الاقتصادية أثرٌ فعالٌ في تحقيق معدلات النمو الإيجابية التي يشهدها القطاع الخاص والتي أدّت إلى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي هذا العام حوالي (٤٧,٨) بالمئة بالأسعار الثابتة، وهذه المؤشرات تدل على زيادة فعالية هذا القطاع خصوصاً نشاطي الصناعات التحويلية والخدمات اللذين يشهدان نمواً مستمراً وجيداً منذ عدة سنوات.

وبين في حديثه عن المستوى العام للأسعار أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار أظهر ارتفاعاً خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١(٢٠٠٩م) نسبته (٤,٤) بالمئة عمّا كان عليه في عام ١٤٢٨/١٤٢٩ (٢٠٠٨م) وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أمّا مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته (٢,٤) بالمئة في عام ١٤٣٠/ ١٤٣١ (٢٠٠٩م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق.

تقديرات مؤسسة النقد

وأوضح أن التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي تشير إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره (٣٩٠,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وتسعون ملياراً وثلاث مئة مليون ريال بانخفاض نسبته (٥٠,٩) بالمئة عن العام السابق وذلك نتيجة انخفاض أسعار وكميات الصادرات البترولية إضافة إلى انخفاض الصادرات غير البترولية.

أمّا الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيُتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (٧٦,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة وسبعون ملياراً وسبع مئة مليون ريال في العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١ (٢٠٠٩م) مقارنة بفائض مقداره (٤٩٦,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وستة وتسعون ملياراً ومئتا مليون ريال للعام ١٤٢٨/١٤٢٩ (٢٠٠٨م) بانخفاض نسبته (٨٤,٥) بالمئة.

وأكد معالي وزير المالية أن توجيهات خادم الحرمين الشريفين صدرت بأن تتضمن الميزانية اعتمادات ومشاريع جديدة تزيد عمّا تم اعتماده بالميزانية الحالية ، وتم التركيز على المشاريع التنموية التي ستؤدي – بمشيئة الله – إلى زيادة الفرص الوظيفية ، ووزعت الاعتمادات المالية بشكل رُكّز فيه على قطاعات التعليم ، والصحة ، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية ، والمياه والصرف الصحي ، والطرق ، والتعاملات الإلكترونية ، ودعم البحث العلمي.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه في بيانه أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله – حمد الله سبحانه وأثنى عليه على ما أنعم به على هذه البلاد من نعم لا تعد ولا تحصى والشكر له سبحانه في السراء والضراء .

وحث – حفظه الله – الجميع على شكر الله جل وعلا على ما أفاء به على هذه البلاد وخصها به من النعم ووجه رعاه الله كل مسؤول أن يراعي الله في كل وقت ومكان ويعمل على خدمة دينه ووطنه مستشعراً عظم الأمانة التي يحملها ■

صدور ثلاثة مراسيم ملكية بشأن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية (١٤٣١/١٤٣٢هـ)

الرياض – واس

صدرت يوم الاثنين ٤ محرم ١٤٣١هـ الموافق ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩م ثلاثة مراسيم ملكية بشأن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣١/١٤٣٢هـ وقرار مجلس الوزراء الخاص بإقرار الميزانية ، وفيما يلي نصوص المراسيم الملكية :

الرقم م / ١

التاريخ ٤/ ١/ ١٤٣١هـ

بعَوْن الله تعالى

نَحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المواد (٧٢ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٧٨) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على المواد (٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/١٣) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م/٦) وتاريخ ١٢/ ١٤٠٧/٤هـ الذي يَنُصُّ على بدء السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجدي من كل عام.

وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (خ/س/٤٦٣٢٥) وتاريخ ١٤٢٥/٩/١٠هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٤/١٤٢٥هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/٢٢٧) وتاريخ ١٤٢٦/٧/١٦هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٥/١٤٢٦هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/١٤٩) وتاريخ ١٤٢٧/١١/١١هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٦/١٤٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/١٧٧) وتاريخ ١٤٢٨/١١/٢١هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٧/١٤٢٨هـ.

وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات الدولة للسنة المالية ١٤٣١/١٤٣٢هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١) وتاريخ ٤ /١/ ١٤٣١هـ.

رَسَمْنَا بما هو آت :

أولاً : تُقدر إيرادات الدولة للسنة المالية ١٤٣١/١٤٣٢هـ بمبلغ (٤٧٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وسبعين مليار ريال.

وتُعْتَمَد مصروفاتها للسنة المالية ١٤٣١/١٤٣٢هـ بمبلغ(٥٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمس مئة وأربعين مليار ريال.

ثانياً : تُستوفى الإيرادات طبقاً للأنظمة المالية وتُودع جميعها بحساب جاري وزارة المالية في مؤسسة النقد العربي السعودي.

ثالثاً : تفويض وزير المالية بإضافة المبالغ اللازمة للصرف على المشاريع الممولة من فائض إيرادات كل من السنوات المالية (١٤٢٤/١٤٢٥ و ١٤٢٥/١٤٢٦ و ١٤٢٦/١٤٢٧ و ١٤٢٧/١٤٢٨) الصادر بشأن الأمر السامي رقم (خ/ س/٤٦٣٢٥) وتاريخ ١٤٢٥/٩/١٠هـ والأمر الملكي رقم (أ/٢٢٧) وتاريخ ١٤٢٦/٧/١٦هـ والأمر الملكي رقم (أ/١٤٩) وتاريخ ١٤٢٧/١١/١١هـ والأمر الملكي رقم (أ/١٧٧) وتاريخ ١٤٢٨/١١/٢١هـ.

رابعاً : تصرف النفقات وفق الميزانية والتعليمات الخاصة بها.

خامساً : يحول ما قد يتحقق من فائض في إيرادات الميزانية إلى حساب احتياطي الدولة ، ولا يجوز السحب منه إلا بمرسوم ملكي في حالات الضرورة القصوى المتعلقة بالمصالح العليا للدولة ، وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادة (سادساً) من مرسومنا هذا.

سادساً : تفويض وزير المالية بالاقتراض والتحويل من حساب احتياطي الدولة – بحسب ما تقتضيه المصلحة – لحساب تسديد الدين العام ولتغطية عجز الميزانية.

سابعاً : أ – تتم المناقلات بين اعتمادات فصول وفروع الميزانية بقرار من وزير المالية بناءً على تقرير مشترك بينه والوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة.

ب – تتم المناقلات بين اعتمادات أبواب الميزانية بقرار من وزير المالية.

ج – تتم المناقلات بين بنود كل من الباب الأول والباب الثاني ، وبين برامج التشغيل والصيانة السنوية في الباب الثالث بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة على أن لا يزيد ما يُنقل إلى أي بند أو برنامج عن نصف الاعتماد الأصلي للبند أو البرنامج الذي سينقل إليه فيما عدا بنود وبرامج الرواتب وما يزيد عن نصف الاعتماد فيكون النقل منها بقرار من وزير المالية.

د – تتم المناقلات بين اعتمادات كل من برامج التشغيل والصيانة غير السنوية في الباب الثالث ومشاريع الباب الرابع بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة.

هـ – تتم المناقلات بين تكاليف كل من برامج التشغيل والصيانة في الباب الثالث والمشاريع في الباب الرابع بقرار من وزير المالية.

ثامناً – لا يجوز استعمال الاعتماد في غير ما خُصص له أو إصدار أمر بالالتزام أو بالصرف بما يتجاوز الاعتماد أو الالتزام بأي مصروف ليس له اعتماد في الميزانية.

تاسعاً – لا يجوز إصدار قرار أو إبرام عقد من شأن أي منهما أن يُرتب التزاماً على سنة مالية مُقبلة باستثناء ما يلي :

أ – العقود ذات التنفيذ المستمر أو التنفيذ الدوري كعقود الإيجار والعمل والخدمات وتوريد الإعاشة والأدوية والمستلزمات الطبية وعقود الخدمات الاستشارية التي يتكرر رصد اعتمادات سنوية لها.

ب – عقود التوريد المعتمدة تكاليفها في الباب الثاني التي تتطلب التعاقد لأكثر من سنة على أن تكون قيمة العقد السنوية في

حدود اعتمادات الميزانية ويتخذ من اعتماد السنة المالية الأولى مقياساً لتحديد قيمة العقد وأن لا يرتبط على المبلغ المعتمد لأغراض أخرى.

ج – عقود برامج التشغيل والصيانة وتنفيذ المشاريع شريطة أن يتم الالتزام في حدود التكاليف المعتمدة لكل برنامج أو مشروع.

عاشراً : إذا ظهر خلال السنة المالية ١٤٣١/١٤٣٢هـ أن هناك مبالغ تم الالتزام بها خلال السنوات الماضية بما يتجاوز الاعتماد المقرر تعين عرض الموضوع على رئيس مجلس الوزراء إذا كان التجاوز ناتجاً عن تصرف غير مبرر وإلا جاز لوزير المالية أو من يُنيبه الإذن بصرف تلك المبالغ من اعتمادات السنة المالية ١٤٣١/١٤٣٢هـ.

حادي عشر : تُعتمد التشكيلات الإدارية لكل جهة حسبما صدرت بها الميزانية العامة ، ولا يجوز تعديلها إلا بقرار من اللجنة العليا للإصلاح الإداري أو بقرار مبني على ما تنتهي إليه اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري.

ثاني عشر : لا يجوز تعيين أو ترقية الموظفين والمستخدمين والعمال إلا على الوظائف المعتمدة في الميزانية وبالشروط والأوضاع المبينة في الأنظمة واللوائح المتبعة.

ثالث عشر : أ – لا يجوز خلال السنة المالية إحداث وظائف أو مراتب أو رُتب خلاف ما هو معتمد بالميزانية.

ب – يُستثنى من الفقرة (أ) من هذه المادة تعيين الوزراء والوظائف التي تُحدث وفقاً للشروط التي تضمنها نظام الوظائف المؤقتة.

ج – لا يجوز خلال السنة المالية رفع المراتب والرُتب المعتمدة بالميزانية.

د – يجوز بقرار من وزير الخدمة المدنية تحوير مسميات الوظائف وفقاً لمقتضيات قواعد تصنيف الوظائف ، وتخفيض المراتب ، وذلك بناءً على توصية من لجنة مكونة من مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة.

هـ – يجوز بقرار من وزير المالية نقل الوظائف المعتمدة بين فصول وفروع الميزانية وداخل التشكيل الإداري الواحد ، وذلك بناءً على توصية من لجنة مكونة من مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة.

رابع عشر : على الأجهزة الرقابية متابعة تطبيق ما تقضي به الأنظمة السارية والقرارات والتعليمات ذات الصلة.

خامس عشر : يُصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الميزانية في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم.

سادس عشر : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يَخُصُّه – تنفيذ مرسومنا هذا.

الرقم م / ٢
التاريخ ١٤٣١/١/٤هـ
بعَوْنِ الله تعالى
نَحنُ عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المواد (٧٢ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٧٨) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على المواد (٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/١٣) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م/٦) وتاريخ ١٢/ ١٤٠٧/٤هـ الذي يَنُصُّ على بدء السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجدي من كل عام.

وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (خ/س/٤٦٣٢٥) وتاريخ ١٤٢٥/٩/١٠هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٤/١٤٢٥هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/٢٢٧) وتاريخ ١٤٢٦/٧/١٦هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٥/١٤٢٦هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/١٤٩) وتاريخ ١٤٢٧/١١/١١هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٦/١٤٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات الأمانات والبلديات للسنة المالية ١٤٣١/١٤٣٢هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢) وتاريخ ١٤٣١/١/٤هـ.

رَسَمْنَا بما هو آت :

أولاً : تُقدر مصروفات الأمانات والبلديات للسنة المالية ١٤٣١/١٤٣٢هـ بمبلغ (٢٠٫٤٤٣٫٩٣٣٫٠٠٠) عشرين ملياراً وأربع مئة وثلاثة وأربعين مليوناً وتسع مئة وثلاثة وثلاثين ألف ريال.

ثانياً : تُقدر إيرادات الأمانات والبلديات للسنة المالية ١٤٣١/ ١٤٣٢هـ بمبلغ (٢٫٩١٩٫٢٧٦٫٠٠٠) مليارين وتسع مئة وتسعة عشر مليوناً ومئتين وستة وسبعين ألف ريال.

ثالثاً : يُعتمد في الميزانية العامة للدولة الفرق ما بين الإيرادات المباشرة والمصروفات ومقداره (١٧٫٥٢٤٫٦٥٧٫٠٠٠) سبعة عشر ملياراً وخمس مئة وأربعة وعشرون مليوناً وست مئة وسبعة وخمسون ألف ريال.

رابعاً : تُصرف النفقات وفقاً للأنظمة والتعليمات المالية المرعية.

خامساً : تستوفي الأمانات والبلديات إيراداتها طبقاً للأنظمة والتعليمات المرعية ، وعلى الجهات المختصة متابعة تنفيذ ذلك.

سادساً : تسري على ميزانيات الأمانات والبلديات الأحكام المنصوص عليها في المواد (٣ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥) من المرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٤٣١/١/٤هـ الصادر بالمصادقة على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣١/١٤٣٢هـ.

سابعاً : يتم النقل من وفر اعتمادات بنود ميزانيات الأمانات والبلديات إلى اعتمادات بنود ميزانيات الأمانات والبلديات الأخرى بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناءً على توصية من وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير المالية.

ثامناً : يُصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الميزانيات في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم.

تاسعاً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون البلدية والقروية ووزير المالية – كل فيما يخصه – تنفيذ مرسومنا هذا.

الرقم م / ٣
التاريخ ١٤٣١/١/٤هـ
بعَوْنِ الله تعالى
نَحنُ عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المواد (٧٢ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٧٨) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على المواد (٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/١٣) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م/٦) وتاريخ ١٢/ ١٤٠٧/٤هـ الذي يَنُصُّ على بدء السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجدي من كل عام.

وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (خ/س/٤٦٣٢٥) وتاريخ ١٤٢٥/٩/١٠هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٤/١٤٢٥هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/٢٢٧) وتاريخ ١٤٢٦/٧/١٦هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٥/١٤٢٦هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/١٤٩) وتاريخ ١٤٢٧/١١/١١هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية ١٤٢٦/١٤٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣١/١٤٣٢هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٣) وتاريخ ١٤٣١/١/٤هـ.

رَسَمْنَا بما هو آت :

أولاً : تُقدر إيرادات وتُعتمد مصروفات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣١/١٤٣٢هـ وفقاً للتالي :

١ – تقدر إيرادات المؤسسة العامة للمؤانيء بمبلغ (٢٫٨٧٢٫٠٠٠٫٠٠٠) مليارين وثمان مئة وأثنين وسبعين مليون ريال ، وتعتمد مصروفاتها بمبلغ (١٫٤٩٦٫٤٨٥٫٠٠٠) مليار وأربع مئة وستة وتسعين مليوناً وأربع مئة وخمسة وثمانين ألف ريال .

٢ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية بمبلغ (١٩٫٦٢٢٫٠٠٠٫٠٠٠) تسعة عشر ملياراً وست مئة واثنين وعشرين مليون ريال ، وتستوفى إيراداتها وتصرف نفقاتها وفقاً لنظامها.

٣ – تقدر إيرادات المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق بمبلغ (١٫٤٨٠٫٠٠٠٫٠٠٠) مليار وأربع مئة وثمانين مليون ريال وتعتمد مصروفاتها بمبلغ (١٫٠٥٦٫٢٥٠٫٠٠٠) مليار وستة وخمسين مليوناً ومئتين وخمسين ألف ريال.

٤ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بمبلغ (١٣٫٤٠٦٫٠٠٠٫٠٠٠) ثلاثة عشر ملياراً وأربع مئة وستة ملايين ريال.

٥ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للخطوط الحديدية بمبلغ (١٫٣٢٦٫٠٩٢٫٠٠٠) مليار وثلاث مئة وستة وعشرين مليوناً واثنين وتسعين ألف ريال.

٦ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة الملكية للجبيل وينبع بمبلغ (٧٫٢٣٨٫٣٢٦٫٠٠٠) سبعة مليارات ومئتين وثمانية وثلاثين مليوناً وثلاث مئة وستة وعشرين ألف ريال.

٧ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بمبلغ (١٥٠٫٩٩٣٫٠٠٠) مئة وخمسين مليوناً وتسع مئة وثلاثة وتسعين ألف ريال.

٨ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للاستثمار بمبلغ (١٥٧٫٤٠٠٫٠٠٠) مئة وسبعة وخمسين مليوناً وأربع مئة ألف ريال.

٩ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك سعود بمبلغ (٧٫٣٣٨٫٦٠٩٫٠٠٠) سبعة مليارات وثلاث مئة وثمانية وثلاثين مليوناً وستة مئة وتسعة آلاف ريال.

١٠ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك عبدالعزيز بمبلغ (٣٫٤٩٣٫٧٥٨٫٠٠٠) ثلاثة مليارات وأربعة مئة وثلاثة وتسعين مليوناً وسبع مئة وثمانية وخمسين ألف ريال.

١١ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بمبلغ (١٫٠٣٨٫٤٧٤٫٠٠٠) مليار وثمانية وثلاثين مليوناً وأربع مئة وأربعة وسبعين ألف ريال.

١٢ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بمبلغ (٢٫٥١٦٫٥٥٩٫٠٠٠) مليارين وخمس مئة وستة عشر مليوناً وخمس مئة وتسعة وخمسين ألف ريال.

١٣ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الجامعة الإسلامية بمبلغ (٦٠٢٫١٥١٫٠٠٠) ست مئة واثنين مليون ومئة وواحد وخمسين ألف ريال.

١٤ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك فيصل بمبلغ (١٫٥٣٤٫٩٤٩٫٠٠٠) مليار وخمس مئة وأربعة وثلاثين مليوناً وتسع مئة وتسعة وأربعين ألف ريال.

١٥ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة أم القرى بمبلغ (١٫٨٧٣٫٩١٤٫٠٠٠) مليار وثمان مئة وثلاثة وسبعين مليوناً وتسع مئة وأربعة عشر ألف ريال.

١٦ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك خالد بمبلغ (٢٫٥٦٢٫٩١٥٫٠٠٠) ملياران وخمس مئة واثنين وستين مليوناً وتسع مئة وخمسة عشر ألف ريال.

١٧ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة طيبة بمبلغ (١٫٣٠١٫٦٧٧٫٠٠٠) مليار وثلاث مئة وواحد مليون وست مئة وسبعة وسبعين ألف ريال.

١٨ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة القصيم بمبلغ (١٫٣٩٠٫٦٥٧٫٠٠٠) مليار وثلاث مئة وتسعين مليوناً وست مئة وسبعة وخمسين ألف ريال.

١٩ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الطائف بمبلغ (١٫٠٧٦٫٩٤٦٫٠٠٠) مليار وستة وسبعين مليوناً وتسع مئة وستة وأربعين ألف ريال.

٢٠ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة جازان بمبلغ (١٫٠٠١٫٨٤٨٫٠٠٠) مليار ومليون واحد وثمان مئة وثمانية وأربعين ألف ريال.

٢١ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الجوف بمبلغ (٧٦٨٫٩١٨٫٠٠٠) سبعة مئة وثمانية وستين مليوناً وتسع مئة وثمانية عشر ألف ريال.

٢٢ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة حائل بمبلغ (٦٦٦٫٧٨٥٫٠٠٠) ست مئة وستة وستين مليوناً وسبع مئة وخمسة وثمانين ألف ريال.

٢٣ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة تبوك بمبلغ (٦٨٥٫٩٤٨٫٠٠٠) ستة مئة وخمسة وثمانين مليوناً وتسع مئة وثمانية وأربعين ألف ريال.

٢٤ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الباحة بمبلغ (٥٣٠٫٢٣١٫٠٠٠) خمس مئة وثلاثين مليوناً ومئتين وواحد وثلاثين ألف ريال.

٢٥ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة نجران بمبلغ (٥٣٦٫٩٦٧٫٠٠٠) خمس مئة وستة وثلاثين مليوناً وتسع مئة وسبعة وستين ألف ريال .

٢٦ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الحدود الشمالية بمبلغ (٥٢٢٫١٧٦٫٠٠٠) خمس مئة واثنين وعشرين مليوناً ومئة وستة وسبعين ألف ريال.

٢٧ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بمبلغ (٨٩٥٫٦٧٢٫٠٠٠) ثمان مئة وخمسة وتسعين مليوناً وست مئة واثنين وسبعين ألف ريال.

٢٨ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الدمام بمبلغ (١٫٧٧٢٫٩٧١٫٠٠٠) مليار وسبع مئة واثنين وسبعين مليوناً وتسع مئة وواحد وسبعين ألف ريال.

٢٩ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الخرج بمبلغ (٤٦٥٫٣٧٣٫٠٠٠) أربع مئة وخمسة وستين مليوناً وثلاث مئة وثلاثة وسبعين ألف ريال.

٣٠ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة المجمعة بمبلغ (٣٠١٫٠٠٠٫٠٠٠) ثلاث مئة وواحد مليون ريال.

٣١ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة شقراء بمبلغ (٤٧٨٫٦٧٣٫٠٠٠) أربع مئة وثمانية وسبعين مليوناً وست مئة وثلاثة وسبعين ألف ريال.

٣٢ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بمبلغ (٤٫٤١٥٫٨٤٠٫٠٠٠) أربعة مليارات وأربع مئة وخمسة عشر مليوناً وثمان مئة وأربعين ألف ريال .

٣٣ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بمبلغ (١٫٢٥٤٫٦٣٨٫٠٠٠) مليار ومئتين وأربعة وخمسين مليوناً وستة مئة وثمانية وثلاثين ألف ريال.

٣٤ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات معهد الإدارة العامة بمبلغ (٤٤٧٫٩٧٥٫٠٠٠) أربع مئة وسبعة وأربعين مليوناً وتسع مئة وخمسة وسبعين ألف ريال.

٣٥ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بمبلغ (٤٫٢٥٥٫٧٥٠٫٠٠٠) أربعة مليارات ومئتين وخمسة وخمسين مليوناً وسبع مئة وخمسين ألف ريال.

٣٦ – تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة الهلال الأحمر السعودي بمبلغ (١٫٤٨٩٫٤٠٠٫٠٠٠) مليار وأربعة مئة وتسعة وثمانين مليوناً وأربع مئة ألف ريال .

٣٧ – تُقدر إيرادات وتُعتمد مصروفات المؤسسة العامة للصناعات الحربية بمبلغ (١٫٣١٨٫٨٣١٫٠٠٠) مليار وثلاث مئة وثمانية عشر مليوناً وثمان مئة وواحد وثلاثين ألف ريال.

٣٨ – تُقدر إيرادات وتُعتمد مصروفات هيئة المساحة الجيولوجية السعودية بمبلغ (١٨٢٫٨٠٠٫٠٠٠) مئة واثنين وثمانين مليوناً وثمان مئة ألف ريال.

٣٩ – تُقدر إيرادات وتُعتمد مصروفات الهيئة العامة للسياحة والآثار بمبلغ (٤١٣٫٦٥٠٫٠٠٠) أربع مئة وثلاثة عشر مليوناً وست مئة وخمسين ألف ريال.

٤٠ – تُقدر إيرادات وتُعتمد مصروفات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بمبلغ (٦٩٦٫٥٥٠٫٠٠٠) ست مئة وستة وتسعين مليوناً وخمس مئة وخمسين ألف ريال.

٤١ – تُقدر إيرادات وتُعتمد مصروفات الهيئة العامة للغذاء والدواء بمبلغ (٥٠٣٫٢٠٠٫٠٠٠) خمسمائة وثلاثة ملايين ومائتي ألف ريال.

٤٢ – تُقدر إيرادات وتُعتمد مصروفات مؤسسة البريد السعودي بمبلغ (١٫٩٥٠٫٠٢٠٫٠٠٠) مليار وتسع مئة وخمسين مليوناً وعشرين ألف ريال.

٤٣ – تُقدر إيرادات وتُعتمد مصروفات الهيئة العامة للطيران المدني بمبلغ (٧٫٥١٤٫٣٦٦٫٠٠٠) سبعة مليارات وخمس مئة وأربعة عشر مليوناً وثلاث مئة وستة وستين ألف ريال.

٤٤ – تُقدر إيرادات وتُعتمد مصروفات هيئة حقوق الإنسان بمبلغ (٦٣٫٦١٠٫٠٠٠) ثلاثة وستين مليوناً وستة مئة وعشرة آلاف ريال.

٤٥ – تُقدر إيرادات وتُعتمد مصروفات الهيئة العامة للإسكان بمبلغ (٩٣٫٣٨٢٫٠٠٠) ثلاثة وتسعين مليوناً وثلاث مئة واثنين وثمانين ألف ريال.

٤٦ – تُقدر إيرادات وتُعتمد مصروفات الهيئة العامة للمساحة بمبلغ (٢٥٣٫١٨١٫٠٠٠) مئتين وثلاثة وخمسين مليوناً ومئة وواحد وثمانين ألف ريال.

ثانياً : يتم إيداع ما يزيد من الإيرادات وما لم يتم صرفه من المبالغ المسحوبة من اعتمادات الميزانية بحساب جاري وزارة المالية في مؤسسة النقد العربي السعودي.

ثالثاً : تُستوفى الإيرادات وتُصرف النفقات وفقاً للأنظمة والتعليمات المرعية.

رابعاً : فيما عدا المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية تسري على ميزانيات المؤسسات العامة الأخرى الأحكام المنصوص عليها في المواد (٣ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥) من المرسوم الملكي رقم (م/ ١) وتاريخ ١٤٣١/١/٤هـ الصادر بالمصادقة على الميزانية العامة للدولة السنة المالية ١٤٣١/١٤٣٢هـ.

خامساً : يُصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ ذلك في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم.

سادساً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة ذات الميزانيات المستقلة – كل فيما يخصه – تنفيذ مرسومنا هذا.

قرار مجلس الوزراء

وكان قرار مجلس الوزراء رقم (١) وتاريخ ١٤٣١/١/٤هـ قد نص على الموافقة على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣١/١٤٣٢هـ وأن تتقيد كل جهة حكومية بالصرف بما لا يتجاوز اعتمادات الميزانية وعدم الالتزام بأي نفقة ليس لها اعتماد ويطبق بهذا الخصوص قرار مجلس الوزراء رقم (١٥٧) وتاريخ ١٤٢٠/٩/١٢هـ وفي حالة نشوء وضع طارئ لا يتحمل التأخير يرفع عنه للمقام السامي طبقاً لمقتضى المادة (٧٣) من النظام الأساسي للحكم والمادة (٢٧) من نظام مجلس الوزراء ■